

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٥٣ لسنة ١٩٦٩

بشأن الموافقة على القانون الأساسي بإنشاء هيئة أفريقية للطيران المدني والموقع في أديس أبابا بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٦٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

قرر :

مادة وحيدة - ووفق على القانون الأساسي بإنشاء هيئة أفريقية للطيران المدني والموقع في أديس أبابا بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٦٩ ، وذلك مع الاحتفاظ بشرط التصديق ؛

صدر بمراسلة الجمهورية في ٨ رجب الأول سنة ١٣٨٩ (٢٤ مايو سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

الهيئة الأفريقية للطيران المدني

القانون الأساسي

١ - الهيئة الأفريقية للطيران المدني (AFCAC) هيئة مستقلة والمعزوة لها مقنونة للدول الأفريقية الأعضاء في اللجنة الاقتصادية الأفريقية أو في منظمة الوحدة الأفريقية .

٢ - الهيئة الأفريقية للطيران المدني هيئة استشارية وتخضع قراراتها وتوصياتها لمراقبة كل حكومة من الحكومات .

الأهداف

٣ - أهداف الهيئة الأفريقية للطيران المدني هي :

(أ) توحيد سلطات الطيران المدني في الدول الأعضاء بمخطة عامة يمكن من خلالها مناقشة وتخطيط جميع الإجراءات اللازمة للتنسيق والتعاون في كافة أنشطتها الخاصة بالطيران المدني .

(ب) دعم التنسيق ، وتحسين استغلال أجهزة النقل الجوي الأفريقي وتمييزها نمو مطردا .

الوظائف

٤ - ١ تضمن وظائف الهيئة الأفريقية بصفة خاصة الآتي :

(١) وضع خطط عمل المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية لتشغيل الخطوط الجوية داخل وخارج أفريقيا .

(ب) القيام بدراسات عن إمكانية توحيد أنواع الطائرات والوحدات الأرضية التي تقوم بخدتها .

(ج) القيام بدراسات عن إمكانية تكامل سياسات الحكومات الخاصة بالنواحي التجارية للنقل الجوي .

(د) القيام بدراسات عن أسعار وأجور النقل الجوي داخل أفريقيا لاتباع نظام يساعد على الزيادة السريعة للحركة في أفريقيا .

(هـ) القيام بدراسات عن المسائل الاقتصادية الإقليمية وشبه الإقليمية للنقل الجوي غير تلك المشار إليها في الفقرات (ب ، ج ، د) عاليه .

(و) تشجيع تطبيق قواعد وتوصيات الهيئة الدولية للطيران المدني الخاصة بالتسهيلات وتكلفتها بإجراءات تهدف إلى زيادة تسهيلات حركة الركاب والبضائع والبريد بطريق الجو .

(ز) تدعيم التنظيمات بين الدول كما كان من شأنها الإسهام في تطبيق :

١ - خطط الهيئة الدولية للطيران المدني الإقليمية الخاصة بتسهيلات وخدمات الملاحة الجوية .

٢ - مواصفات الهيئة الدولية للطيران المدني في مجالات : شهادة الصلاحية ، وصيانة عمليات الطائرات .

وإجازات العاملين وتحقيق حوادث الطائرات .

(ح) تدعيم وتنسيق برامج تنمية إمكانيات التدريب الحالية والمستقبلية لتتلاءم مع المتطلبات الإقليمية وشبه الإقليمية الحالية والمستقبلية للعاملين في جميع مجالات الطيران المدني .

(ط) دراسة الحاجة إلى تنظيمات جماعية للمساعدة الفنية في أفريقيا وذلك للحصول على أفضل استغلال ممكن لجميع الموارد المتاحة وعلى الأخص المساعدات المقدمة وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية .

٤ - ٢ : تعمل الهيئة الأفريقية للطيران المدني - عند ممارستها لوظائفها في ترابط وثيق من التشاور والتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية الأفريقية والهيئة الدولية للطيران المدني وأي منظمة دولية معنية بالطيران المدني حكومية كانت أو غير حكومية .

قواعد التنظيم ونظام العمل

٥ - تجتمع الهيئة الأفريقية للطيران المدني في دورة عادية وعامة مرة كل سنتين .

٦ - في كل دورة عادية عامة تنتخب الهيئة الأفريقية للطيران المدني رئيسها وأربع نواب للرئيس ، نائب لكل إقليم فرعي ، ومن هؤلاء يتشكل مكتب الهيئة الأفريقية للطيران المدني .

٧ - يجوز لمكتب الهيئة عقد اجتماعات عامة غير عادية ويجب عليه عقد هذه الاجتماعات إذا تلقى طلبا بذلك من ثلثي أعضاء الهيئة الأفريقية للطيران المدني .

التوقيع والتصديق والانضمام

١٤ - القانون الأساسي الحالي مفتوح للتوقيع عليه من جانب جميع الدول التي حضرت المؤتمر التأسيسي للهيئة الأفريقية للطيران المدني وكذلك جميع الدول الأفريقية المستقلة الأخرى الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية أو اللجنة الاقتصادية الأفريقية .

تودع وثائق التصديق بسكرتارية منظمة الوحدة الأفريقية والتي عليها إخطار الهيئة الأفريقية للطيران المدني وجميع الدول الأعضاء في الهيئة بتاريخ الإيداع .

يفتح القانون الأساسي الحالي للتوقيع عليه من جانب الدول الأفريقية اعتباراً من ١٧ يناير سنة ١٩٦٩ وذلك بالمقر الرئيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية بأديس أبابا .

ويبدأ سريان القانون الأساسي مؤقتاً اعتباراً من ١٧ يناير سنة ١٩٦٩ ويسرى بصفة نهائية بعد التصديق عليه من جانب عشرين من الدول الأعضاء .

١٥ - على الدولة التي ترضى في الانسحاب من الهيئة الأفريقية للطيران المدني أن تقدم بإخطار هذا الشأن لسكرتارية منظمة الوحدة الأفريقية والتي عليها إخطار الهيئة الأفريقية للطيران المدني وجميع الأعضاء الآخرين فوراً . ويسرى الانسحاب بعد مضي عام من تاريخ استلام الإخطار .

التعديل

يجوز تعديل هذا القانون الأساسي بأغلبية ثلثي جميع الأعضاء .

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٨٥٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٦٩ الخاص بالموافقة على القانون الأساسي لإنشاء الهيئة الأفريقية للطيران المدني الموقع في أديس أبابا بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٦٩ ، وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٨/٧/١٩٦٩

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية القانون الأساسي لإنشاء الهيئة الأفريقية للطيران المدني الموقع في أديس أبابا بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٦٩ ، ويعمل به اعتباراً من ١١ يناير سنة ١٩٧٢ م

تحريراً في ١٢ مفرسة ١٣١٥ (٢٣ فبراير سنة ١٩٧٥)

اسماعيل فهمي

٨ - في كل دورة عامة عادية تقسم الهيئة بوضع برنامج عمل للفترة القادمة إلى حين عقد الدورة العامة العادية التالية .

٩ - يكون مكتب الهيئة مسؤولاً عن الإدارة والتنسيق وتوجيه برنامج العمل خلال الفترات التي تقع بين الدورات العامة العادية .

١٠ - تضع الهيئة نظامها الداخلي والترتيبات والإجراءات بما في ذلك تشكيل اللجان لدراسة النواحي الخاصة بالطيران المدني في أفريقيا

١١ - يجب أن يكون تمثيل الدول الأعضاء في اجتماعات الهيئة بواسطة وفود على مستوى عالٍ ومختصين بالموضوعات محل المناقشة ، حتى يتسنى البت في معالجة المسائل .

١٢ - تنشئ الهيئة الأفريقية للطيران المدني سكرتارية لتنظيم الدراسات والاجتماعات وحفظ الوثائق وما إلى ذلك . تحدد الهيئة القواعد التي تحكم تعيين وشروط خدمة هيئة الموظفين العاملين بها .

وتتحمل الهيئة الدولية للطيران المدني خلال الفترة المبدئية التي تحددها الهيئة الأفريقية للطيران المدني المسؤوليات التالية :

(١) تقديم موظفين للقيام بالدراسات وتنظيم الاجتماعات وممارسة الأنشطة المتعلقة بذلك .

(٢) إعداد محاضر الاجتماعات والمراملات إلى غير ذلك .

وتستفيد الهيئة الأفريقية للطيران المدني استفادة كاملة من خبرة ومساعدة الهيئة الدولية للطيران المدني وفقاً للنظام الذي تتبعه الأخيرة مع المنظمات الدولية المشابهة .

المسائل المالية

١٣ - تعد الهيئة الأفريقية للطيران المدني وتعتمد في كل دورة عامة عادية ميزانية خاصة بالتكاليف المباشرة لأنشطتها كما هو مدرج في برنامج عمل السنوات التي يغطيها البرنامج وتعتمد الهيئة قواعدها المالية لتقدير الأنصبة التي يساهم بها الأعضاء ومراقبة المصروفات .

أما التكاليف غير المباشرة فإن الهيئة الدولية للطيران المدني تكون مسؤولة عنها طبقاً للنظام الذي تتبعه تلك الهيئة في مجال التمويل المشترك المنصوص عليه في الباب الخامس عشر من معاهدة شيكاغو .